الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/15 (Part II)
4 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية*

الدورة الرابعة والأربعون
(١٣-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير المجلس عن دورته الرابعة والأربعين. وسيصدر التقرير في شكله النهائي في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/52/15).

071197 071197 97-30243

المحتويات (تابع)

الصفحة

مقدمة ٥

أولا - الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ٦

ألف - الجزء المتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى: العولمة، والمنافسة والقدرة التنافسية، والتنمية (البند ٢ من جدول الأعمال) ٦

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: توزيع الدخل، والنمو، في سياق عالمي (البند ٣ من جدول الأعمال) ٦

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٠ (د - ٤٤) ٦

جيم - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (البند ٤ من جدول الأعمال) ٨

(أ) الإصلاحات المتعلقة بالسياسات في مجال الزراعة وآثارها على تنمية أقل البلدان نموا ٨

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤١ (د - ٤٤) ٨

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، بالنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة يعنى بأقل البلدان نموا ١١

التوصية ٤٤٢ (د - ٤٤) ١١

موجز أعده رئيس اللجنة الأولى للدورة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال ١٢

دال - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات (البند ٥ من جدول الأعمال) ١٦

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٣ (د - ٤٤) ١٦

هاء - أنشطة التعاون التقني (البند ٦ من جدول الأعمال) ١٩

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد ١٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

المقرر ٤٤٤ (د - ٤٤) ٢٠

(ب) النظر في التقارير الأخرى ذات الصلة: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ٢٢

واو - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٧ من جدول الأعمال) ... ٢٢

(أ) الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ٢٢

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ٢٢

زاي - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال) ٢٣

(أ) تقرير الحلقة الدراسية النموذجية بشأن تعبئة القطاع الخاص بغية تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو أقل البلدان نموا ٢٣

(ب) لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، الدورة الثانية: توصيات اللجنة بشأن عقد اجتماعات للخبراء ٢٣

(ج) القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ٢٤

ثانيا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل .. ٢٤

ألف - افتتاح الدورة ٢٤

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال) ٢٥

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال) ٢٦

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال) ٢٧

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال) ٢٧

واو - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ٨ من جدول الأعمال) ٢٧

(أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ٢٧

المحتويات (تابع)

		الصفحة
	(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس	٢٧
	(ج) تقرير مرحلي من الأمين العام للأونكتاد عن الصندوق الاستئماني لتعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد	٢٧
	زاي - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته الرابعة والأربعين (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٢٨
الأول	- جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٢٩
الثاني	- رسالة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى الدورة المشتركة للجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية واللجنة الثانية	٣١
الثالث	- المناقشة التي جرت في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦ (ب) من جدول الأعمال: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	٣٢

مقدمة

عقدت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وخلال تلك الدورة عقد المجلس خمس جلسات عامة هي الجلسات ٨٨٦ إلى ٨٩٠.

وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أعده المقرر بصلاحية ممنوحة له من رئيس المجلس، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير، على النحو الواجب، الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولا)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثانيا).

والمجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الرابعة والأربعين، الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/44/19 (Vol.II)، يعكس جميع البيانات التي ألقيت أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولا - الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - الجزء المتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى: العولمة، والمنافسة والقدرة التنافسية، والتنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - في إطار البند ٢ من بنود جدول الأعمال، شارك مجلس التجارة والتنمية في مناقشة رفيعة المستوى لموضوع "العولمة، والمنافسة والقدرة التنافسية، والتنمية" عقدت برئاسة السيد يان برونك، وزير التعاون الإنمائي في هولندا.

٢ - تألف الجزء الرفيع المستوى من فريقي مناقشة، الأول موضوعه "المنظور" والثاني موضوعه "المنافسة في المستقبل: نظرة مستقبلية على التجارة الالكترونية". وشاركت اللجنة الثانية للجمعية العامة في إدارة مناقشة الفريق الثاني بالوسائط الالكترونية.

٣ - وأطلقت في الجزء الرفيع المستوى المبادرة المسماة "شركاء من أجل التنمية" وذلك إلحاقا لها بإعلان ميدراند. وعرض نائب رئيس بلدية مدينة ليون الفرنسية، باسم رئيس بلدية ليون، استضافة مدينته للاجتماع الأول "للشركاء من أجل التنمية" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقبل الأمين العام للأونكتاد هذا العرض شاكرا. ووردت رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة (للإطلاع على نص الرسالة، انظر المرفق الثاني)[(١)].

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: توزيع الدخل، والنمو، في سياق عالمي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٠ (د - ٤٤): توزيع الدخل، والنمو، في سياق عالمي

١ - إدراكا لكون البلدان تدخل النظام العالمي من منطلقات مختلفة غاية الاختلاف ولكون أثر العولمة والتحرير متفاوتا بينها، جاء في إعلان ميدراند أنه:

---

(١) سوف ينشر في المستقبل القريب وصف لأعمال الجزء الرفيع المستوى.

"ينبغي لبحوث الأونكتاد المتعلقة بالسياسة العامة، ولأعماله التحليلية أن تسلط الضوء على التغيرات في الاقتصاد العالمي من حيث صلاتها بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية. وينبغي لهذا العمل أن يسهل صياغة السياسات العامة داخل الدول الأعضاء وهي تكافح من أجل التنمية، وأن يؤدي إلى نشوء حوار بناء فيما يتعلق بالسياسة العامة بين هذه الدول لتعزيز الفوائد العائدة من التجارة، وينبغي له أن يستجيب إلى مختلف احتياجاتها الإنمائية وإلى تغير هذه الاحتياجات أثناء عملية التكامل الجارية في الاقتصاد العالمي." (TD/378)

ويعرب مجلس التجارة والتنمية عن تقديره لما جرى الاضطلاع به من بحوث في تقرير التجارة والتنمية لهذه السنة في مجال "العولمة والتوزيع والنمو"، ويحث الأمانة على مواصلة دراسة جوانب العولمة كجزء من أعمالها في المستقبل فيما يتعلق بالترابط وما فيه من فرص وتحديات.

٢ - ورغم الازدهار المتزايد في عملية العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، اتسعت بوجه عام فجوات الدخل فيما بين البلدان وفي داخل هذه البلدان طوال العقدين الماضيين. وهذا يشكل تحديا لصانعي السياسة في كل مكان.

٣ - وربما ساهمت بعض عناصر العولمة في ميل فجوات الدخل إلى الاتساع. غير أن القوى الكامنة وراء اتساع نطاق الفوارق في الدخل معقدة، وربما سبقت في نشوئها، في حالات عديدة، التسارع الذي شهدته مؤخرا عملية التكامل الاقتصادي الدولي.

٤ - وهناك حدود اجتماعية وسياسية لتزايد عدم المساواة. فإذا بلغ ذلك درجة كبيرة للغاية أمكن أن تثير الفوارق في الدخل رد فعل يحدث عدم الاستقرار، ويدفع إلى سياسات تستجيب إلى مطالب عامة الناس ومصالحهم، ويؤدي إلى بروز اتجاهات حمائية تلغي المكاسب الاقتصادية الناشئة عن التكامل الوثيق.

٥ - أما الرد الفعال فله أبعاد عديدة. فمن ناحية، فرضت بعض البلدان قيودا شديدة على دور الأسواق والملكية الخاصة، فأدى ذلك إلى فقدان الحيوية التي يحدثها هذا النهج. واعتماد استراتيجية إنمائية تقوم على ارتفاع معدلات الاستثمار والنمو يشكل السبيل إلى ايجاد فرص عمل كافية ومستويات معيشة مرتفعة للجميع. وينبغي استكمال السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي بتدابير ترمي إلى رفع معدلات العمالة وتحقيق الاستقرار الضريبي وبلوغ الأهداف الاجتماعية، بما فيها شبكات الضمان الاجتماعي المناسبة.

٦ - والأسواق وحدها لا توجد كل العوامل، بما فيها المهارات والقدرات المؤسسية، اللازمة للتعجيل في معدل النمو ومواجهة تحديات المنافسة المرتبطة بالعولمة. ولسياسة الحكومة دور حاسم في تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة، وفي التوفيق بين ذلك وبين الأهداف الاجتماعية. وغرض هذا الدور هو استكمال وتنظيم قوى السوق وليس تقييدها.

٧ - ويتطلب نجاح السياسات المحلية في عالم مترابط وجود بيئة عالمية تمكّن من ذلك. وتتناول المفاوضات الدولية عددا متزايدا من القضايا التي تؤثر في النمو والتوزيع. ومن الضروري أن تعكس النظم التي يتفق عليها في هذه المفاوضات المنطلقات والقدرات المختلفة للشركاء في التنمية، وينبغي لها أن تضع في الاعتبار المجالات ذات الأهمية الخاصة لدى البلدان النامية.

٨ - وينبغي للسير في اتجاه المزيد من الانفتاح في الاقتصادات النامية أن يكون عملية منظمة تدعمها سياسات فعّالة على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي لهذه السياسات أن تستتبع نهجا مرحليا إزاء التكامل يكون مناسبا لظروف كل بلد بمفرده.

٩ - والنجاح في كبح التضخم ساعد في ايجاد ظروف للنمو المستدام. وإذا أريد تحقيق ذلك لزم أن تتجه السياسة إلى تجنب الانكماش وبروز التضخم من جديد. وبدون ذلك تزداد كثيرا صعوبة تعديل القوى التنافسية الدينامية المرتبطة بالتكامل العالمي والتغير التقني السريع. ويعتبر تحقيق نمو مستدام بمعدلات أعلى شرطا ضروريا لمعالجة الفقر في البلدان النامية ومشاكل سوق العمل في البلدان الصناعية، ويُعتبر ضروريا أيضا لتجنب ما يتهدد التجارة والمدفوعات الدولية من أخطار.

الجلسة العامة ٨٩٠
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

جيم - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

(البند ٤ من جدول الأعمال)

(أ) الاصلاحات المتعلقة بالسياسات في مجال الزراعة وآثارها على تنمية أقل البلدان نموا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤١ (د - ٤٤): استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا: الاصلاحات المتعلقة بالسياسات في مجال الزراعة وآثارها على تنمية أقل البلدان نموا

١ - أثنى المجلس على أمانة الأونكتاد لما يتسم به تقرير أقل البلدان نموا، ١٩٩٧ من جودة عالية ومن تحليل للقضايا التي تمس أقل البلدان نموا. ورحّب المجلس بتحسن الأداء الاقتصادي في العديد من أقل

البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا وهو تحسن عزاه التقرير إلى تنفيذ اصلاحات في مجال السياسات الاقتصادية، هذه الاصلاحات التي سيساعد عليها الدعم التقني والمالي المتزايد فضلا عن المناخ الدولي الملائم.

٢ - وأعرب المجلس عن قلقه لاستمرار التدني في قسط أقل البلدان نموا من المساعدة الإنمائية الرسمية ودعا إلى بذل جهود إضافية لعكس مسار هذا الاتجاه بغية بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات المعقودة في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا.

٣ - كما شدد المجلس على أن عبء الديون الملقى على عاتق أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، يظل ثقيلا بشكل لا نظير له ويضع عقبة كأداء أمام تنميتها. وإن تدني المساعدة الإنمائية الرسمية وثقل عبء الديون كانت لهما آثار سلبية على التنمية الزراعية لأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق رحب بمختلف المبادرات المتعلقة بتخفيف الديون، ولا سيما المبادرة الأخيرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأعرب عن الأمل في أن يتسنى، في الأجل الأطول، التوصل إلى اتفاق يمكّن أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا من الانتفاع بهذه المبادرة.

٤ - وأثنى المجلس على أقل البلدان نموا التي اضطلعت بإصلاحات تتصل بالسياسات في القطاع الزراعي وشجعها على تسريع مثل هذه الجهود. ولاحظ أن الأداء الزراعي الأفضل، في الأجلين القصير والمتوسط، يتيح للكثير من أقل البلدان نموا أجدى سبيل لرفع معدلات نموها الاقتصادي، وتوسيع وتنويع صادراتها وكفالة أمنها الغذائي والحد من الفقر. وقد ساعدت الاصلاحات الاقتصادية الكلية التي نفذت بالفعل في العديد من أقل البلدان نموا على تحسين البيئة المهيأة للزراعة، ولكن صغار الزراعيين الذين يهيمنون على هذا القطاع في معظم البلدان ما زالوا يواجهون عقبات كأداء في وجه رفع الانتاجية والمحصول. وشدد المجلس على أن المشاكل التي يواجهها هؤلاء المنتجون وتخفيف القيود المرتبطة بجانب العرض يتطلبان اصلاحات للسياسات القطاعية والمؤسسية، مثل بناء مؤسسات فعالة للبحث والتطوير وتوفير خدمات الارشاد الزراعي وتحسين البنى الهيكلية الريفية والائتمان واستحداث أسواق أكثر كفاءة في المناطق الريفية. وهذه الجهود ستعضدها باستمرار تدابير دعم دولية. ولاحظ أن تصميم السياسات لا بد من أن يراعي الحاجة إلى النهوض بالاستثمار وتحديث التكنولوجيا الزراعية إن أريد لأقل البلدان نموا أن توجد قطاعات زراعية قادرة على المنافسة.

٥ - وأبرز المجلس أهمية تنمية الموارد البشرية وتطوير دور القطاع الخاص في تحسين الأداء الزراعي في أقل البلدان نموا.

٦ - ومتابعة لما تم تحقيقه في إطار برنامج العمل، شدد المجلس على أن تحسين الوصول إلى الأسواق يعد عنصرا من العناصر الأساسية لتحسين أداء القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا، وإن كان قد لوحظ أن أقل البلدان نموا لا تستفيد استفادة كاملة من بعض الفرص السوقية القائمة. وأكد المجلس أهمية تعزيز

قدرة أقل البلدان نموا على التصدير، بما في ذلك التنويع الرأسي والأفقي، من أجل جني الفائدة المحتملة من السوق العالمية، ولا سيما في مجال الصادرات غير التقليدية. وتمشيا مع النتائج التي أسفر عنها الاستعراض العالمي في منتصف المدة لبرنامج العمل، ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لزيادة التجارة الإقليمية ودون الإقليمية بقيام البلدان المجاورة لأقل البلدان نموا بتوفير فرص لوصول هذه الأخيرة إلى أسواقها. وينبغي للبلدان النامية، في جملة أمور، تطبيق مخططات تفضيلية لأقل البلدان نموا في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٧ - وأكد المجلس أهمية وضع تسلسل مناسب لتدابير تحرير الزراعة. ويمكن زيادة تعزيز صادرات هذه البلدان من خلال تنفيذ قرار مراكش الوزاري المتعلق باتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نموا. ولاحظ أن اتفاق جولة أوروغواي أتاح فرصا هامة لتوسيع الصادرات الزراعية لأقل البلدان نموا من خلال الإعفاءات المطبقة على هذه البلدان والتي عززتها تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تعطي مهلة كبيرة لحكومات أقل البلدان نموا لدعم منتجيها الزراعيين. وأحاط المجلس علما باستراتيجية التنمية الزراعية المتصلة بالتجارة والموجزة في التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، وأوصى بأن يواصل الأونكتاد النظر في هذه القضية. وأوصى بوجه خاص بأن يتم على نطاق واسع تقاسم الدروس المستمدة من تجارب السياسات الإنمائية الزراعية الناجحة، بما فيها سياسات أقل البلدان نموا، وذلك عن طريق جملة أمور منها تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب واستخدام الترتيبات المثلثة الأطراف. وفي هذا الصدد، تدعى أمانة الأونكتاد إلى التعاون مع المنظمات المختصة الأخرى الناشطة في ميدان التنمية الزراعية.

٨ - وأعرب المجلس عن قلقه إزاء مشاكل التراجع الجسيمة التي أصابت أقلية ذا شأن من أقل البلدان نموا. ولاحظ ضخامة تكاليف هذه المشاكل، لا بالنسبة لأقل البلدان نموا المتأثرة بها مباشرة فحسب، بل أيضا بالنسبة لاقتصادات البلدان المجاورة. وحث المجلس أمانة الأونكتاد على مواصلة تحليلها لإعادة البناء الاقتصادي للبلدان التي تعاني من تراجع.

٩ - ورحب المجلس بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا. وأعرب عن تقديره لالتزام أمانة الأونكتاد النشيط في العملية التحضيرية وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل مساهمتها في الاجتماع الرفيع المستوى نفسه وفيما يتصل بالنتائج التي يسفر عنها هذا الاجتماع وبمتابعة قراراته. ورحب المجلس، في هذا الصدد، باقتراح إنشاء إطار متكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وأعرب عن أمله في أن يعلن عدد من البلدان عن تدابير في مجال وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق. وتمشيا مع الطابع العالمي لعضوية الأونكتاد، طلب المجلس إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى الاجتماع القادم لمجلس التجارة والتنمية تقريرا عن الاجتماع الرفيع المستوى وأن يلتمس موافقة المجلس على دور الأونكتاد وجميع أعضائه في تنفيذ التدابير التي سيتم اعتمادها خلال الاجتماع الرفيع المستوى.

١٠ - ولاحظ المجلس مع التقدير التقدم المحرز في صوغ البرامج القطرية المتكاملة من أجل تعزيز قدرة توريد السلع والخدمات التصديرية في عدد من أقل البلدان نموا. ورحب بالمساهمات السخية المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نموا وحث الدول الأعضاء على تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق لتمكين أمانة الأونكتاد من تنفيذ البرامج القطرية المتكاملة في المزيد من أقل البلدان نموا.

الجلسة العامة ٨٩٠
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، بالنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة يُعنى بأقل البلدان نموا

التوصية ٤٤٢ (د - ٤٤): مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: توصية مقدمة من المجلس إلى الجمعية العامة

١ - دون الإخلال بأي مقرر تتخذه الجمعية العامة، وعملا بقراري الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ و١٠٣/٥٠ والفقرة ١٤٠ من برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.147/18)، يقدم مجلس التجارة والتنمية التوصية التالية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة يُعنى بأقل البلدان نموا كي تنظر فيها في أثناء دورتها الثانية والخمسين، وهو المؤتمر الذي يكون من شأنه:

(أ) تقييم نتائج برنامج العمل على الصعيد القطري خلال التسعينات؛

(ب) استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولي، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار والتجارة؛

(ج) النظر في وضع واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا وادماج هذه البلدان تدريجيا في الاقتصاد العالمي.

٢ - ينبغي عقد المؤتمر في نهاية العقد.

٣ - تجتمع لجنة تحضيرية حكومية دولية في الوقت المناسب للإعداد للمؤتمر. ويسبق اجتماعها ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء، يعقد اثنان منها في أفريقيا، يشمل أحدهما الأمريكتين، ويعقد ثالثها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤ - تعين الأونكتاد جهة التنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر.

الجلسة العامة ٨٩٠
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

موجز أعده رئيس اللجنة الأولى للدورة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال[٢]

١ - أنيطت باللجنة الأولى للدورة في أثناء الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية مهمة مناقشة البند ٤ من بنود جدول الأعمال المعنون "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا".

٢ - واستندت المناقشات التي شاركت فيها وفود عديدة إلى تقرير عام ١٩٩٧ عن أقل البلدان نموا (TD/B/44/6)، الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد والذي كان محل ثناء جماعي من حيث نوعيته وصلته بالموضوع.

٣ - وكشفت المناقشات عن تحسن نسبي في حالة عدد كبير من أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٦. فقد أدى النمو إلى زيادة في دخل الفرد، لا سيما في بعض أقل البلدان نموا في أفريقيا، مما يشكل انعكاسا في اتجاه بدأ في مطلع العقد الماضي. وتعزى هذه الحالة إلى عوامل خارجية، مثل استمرار مستوى أسعار بعض السلع التي لا تزال تشكل الصادرات الرئيسية المدرة للإيرادات في أقل البلدان نموا، كما تعزى إلى عوامل داخلية ناشئة عن سياسات الإصلاح التي تتبعها أقل البلدان نموا في الوقت الحاضر في مسائل مثل التضخم، وأسعار الصرف، والمالية العامة. ولا تزال البيئة الإقليمية أيضا تقوم بدور هام: فقد استفادت أقل البلدان نموا في آسيا مما بلغها من الآثار الناشئة عن الدينامية الاقتصادية للمنطقة.

٤ - وعلى الرغم من أن الحالة بدت مشجعة إلا أن جميع الوفود أعربت عن اعتقادها بأنه لم يحرز إلا القليل من التقدم. وأكدت وفود أقل البلدان نموا مدى تعرض العديد منها حتى الآن للتهميش في التحرك الاقتصادي العام في اتجاه العولمة. ولا بد للحالة الاقتصادية في أقل البلدان نموا من أن تستمر في التحسن، كما لا بد لأقل البلدان نموا من الاستفادة من الاستمرار المحتمل للعوامل آنفة الذكر، ولكن ذلك ليس من شأنه إلا أن يبرز الحاجة إلى وجود بيئة محلية وخارجية مؤاتية. ومن بين الموضوعات التي أثيرت في هذا الصدد ما يلي:

---

(٢) أحاط المجلس علما بالموجز الذي قدمه رئيس اللجنة الأولى للدورة في جلسته العامة (المغلقة) ٨٩٠.

(أ) مسألة الديون. لاحظ العديد من الوفود بعين القلق أن حالة الديون في أقل البلدان نموا مستمرة في التدهور، وأن خدمة الديون وحدها تمتص نسبة مفرطة من مواردها من العملات الأجنبية التي لا تزال محدودة. ووصفت وفود أقل البلدان نموا المديونية المفرطة بأنها عقبة رئيسية في طريق التنمية في بلدانها وفي طريق جهودها التي تبذلها لتخفيف حدة الفقر. وحيَّت جميع الوفود مبادرة البلدان الفقيرة شديدة المديونية التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأكد العديد من وفود أقل البلدان نموا ووفود البلدان النامية أن معايير الأهلية، والمشروطية، والجدول الزمني المرتبطة بتلك المبادرة ينبغي تطبيقها تطبيقا يتسم بالمرونة وليس بالتشدد وذلك بغية تمكين أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا من الاستفادة منها على وجه السرعة. وأشارت وفود من البلدان المتقدمة النمو إلى أن تطبيق هذه المبادرة يتطلب تعزيزا لموارد المؤسسات المالية الدولية (التي جرى التأكيد بأنها تتحمل وحدها المسؤولية عن هذا البرنامج)؛ وقال أحد وفود البلدان المتقدمة النمو إنه على استعداد للمساهمة؛

(ب) تدني المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا. أكدت وفود تمثل بلدانا من أقل البلدان نموا أن البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية لم تحقق هدف برنامج العمل للتسعينات، وهو تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، غير أن هناك استثناءات قليلة من ذلك، كما أكدوا أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بالقيمة الحقيقية خلال السنة فبلغت ٠,٠٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ورأت وفود أقل البلدان نموا أن هذا الانخفاض يشير إلى نقص في تأييد المجتمع الدولي للتنمية الاقتصادية والسياسات الإصلاحية في أقل البلدان نموا، سيما أن المساعدة الإنمائية الرسمية سارت في اتجاه يميل إلى تفضيل المساعدة الإنسانية الطارئة على التنمية الطويلة الأجل. وذكَّر وفد بلد من البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية الاجتماع بظروف الميزانية التي جعلت من المتعذر بلوغ الهدف في الوقت الحاضر. وأعلن وفد بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية استعداد حكومته لإيلاء أولوية لأقل البلدان نموا في سياسة المساعدة الإنمائية التي تنتهجها.

٥ - وبعبارة عامة، إن صعوبة الحصول على تمويل بشروط ميسرة اعتبر عقبة بارزة في طريق تحسين القدرة على التصدير ومتابعة الإصلاح الهيكلي.

- الوصول إلى السوق. رأت وفود أقل البلدان نموا أن فرص وصول بلدانها إلى الأسواق العالمية لا تزال ضئيلة للغاية، رغم التحسن في مجال واحد. وشجبت استمرار الحواجز التعريفية واستمرار التهديد بزيادة التعريفات، وتدهور نظم الأفضليات، واستخدام تدابير وقواعد مكافحة الإغراق، ولكنها أعربت في الوقت نفسه عن الأمل في أن يمكن لأقل البلدان نموا أن تتمتع، في إطار نظام الأفضليات التجارية المعمم، بمعاملة لا تقوم على أساس التماثل بل على أساس الأفضليات في مجالات مثل منتجات الأغذية والزراعة، والنسيج، والملابس والجلود، والمنتجات الصناعية المدارية. وأُشير أيضا إلى أن اتفاقات جولة أوروغواي تضمنت عددا من الإعفاءات وحالات المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا

التي قد تمكّن هذه البلدان من التوريد إلى أسواق "مخصصة" والمحافظة على ميزتها النسبية في الأسواق التقليدية. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى بنشاط إلى الاستفادة بدرجة أكبر من ترتيبات الأفضليات المعتمدة لصالحها. وتكلم وفد إحدى البلدان المستوردة الرئيسية عن قلة الاهتمام التي تبديها أقل البلدان نموا بترتيبات الوصول إلى السوق التي أتيحت لها مؤخرا. وعلّق وفد أحد البلدان المتقدمة النمو أيضا قائلا إن أقل البلدان نموا لم تستفد دائما بالقدر الذي كان مأمولا فيه أصلا من ترتيبات الوصول إلى السوق على أساس الأفضليات، غير أن تدهور هذه الترتيبات لا يعني في الوقت نفسه إخراج أقل البلدان نموا إخراجا مباشرا وتاما من الأسواق المعنية. ويبدو أن الحل الأفضل في الأجل الطويل هو أن تصبح أقل البلدان نموا أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وارتأت بضعة وفود أن زيادة القدرة على التوريد تعتبر ضرورية لأقل البلدان نموا، وطلب إلى الأونكتاد أن يُقدم مساعدة تقنية لذلك الغرض.

٦ - وأعلن عدد من وفود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أنها تعتزم تقديم عروض مستقلة إلى أقل البلدان نموا للوصول إلى السوق، وذلك في الاجتماع القادم الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا الذي سيعقد برعاية منظمة التجارة العالمية. غير أن أحد الوفود أشار إلى أن الوصول إلى السوق يشكل جانبا من جانبي جدول أعمال هذا الاجتماع، معتبرا أن التعاون التقني هو الجانب الآخر. وهنأت الوفود بالإجماع الأمانة على مشاركتها النشطة في الأعمال التحضيرية للاجتماع المذكور وأعربت عن الأمل في أن تقوم هذه الأمانة بدور هام في الاجتماع نفسه وفي تنفيذ التوصيات التي يتوقع أن ينتهي إليها. ودعت بضعة وفود إلى مراعاة الحد الأقصى من الثبات في أوساط مختلف المنظمات الدولية التي تضطلع بمسؤوليات في هذا المجال. وأعرب أحد الوفود عن الأسف لأن الدول الأعضاء في الأونكتاد لم تشارك في الأعمال التحضيرية لذلك الاجتماع، وقال إن المناقشة المناسبة للمسائل المتصلة بأقل البلدان نموا تقتضي مشاركة جميع الأطراف المعنية فيها.

(أ) اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على فرص الوصول إلى التكنولوجيا. أكدت بضعة وفود أن تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد مؤخرا أظهر وجود زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا لا تمثل إلا أقلية ضئيلة بالمقارنة مع البلدان النامية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا تستفيد بوجه عام من دائرة الربط الفعلي بين نمو الصادرات وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) التشديد على ضرورة قيام أقل البلدان نموا نفسها، بما فيها تلك البلدان التي شهدت مؤخرا صعوبات سياسية جدية، بمتابعة الإصلاح والسعي إلى الاستفادة إلى الحد الأقصى من المرافق المتوفرة لها؛

(ج) الدور الرئيسي للاستقرار المؤسسي والاقتصادي. رحب العديد من وفود أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان بالتأكيد في تقرير هذه السنة عن أقل البلدان نموا على التدهور المؤسسي والسياسي

والاجتماعي. ففي العديد من الحالات، قد يكون النزاع الداخلي والخارجي وتنقل السكان قد ساهم في التدهور المؤسسي والاقتصادي مما أدى إلى أزمة في الزراعة، وهدم للهياكل الأساسية، وتعطل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الذي فاقم من شدته وجود الألغام البرية. وذكر أن المنازعات في أحد البلدان كثيرا ما تؤدي إلى آثار ضارة بالبلدان المجاورة واقتصاداتها. وأكد وفد أحد أقل البلدان نموا أن المعونة الغذائية الطارئة التي يشعر المجتمع الدولي بدافع إلى تقديمها للتخفيف من حدة الآثار المباشرة لهذه الأزمات يمكن أن تؤثر في الأجل الطويل تأثيرا سلبيا على التنمية الزراعية للبلدان المعنية. وقالت بعض وفود أقل البلدان نموا التي عانت مؤخرا من هذا التدهور إن هذا التدهور يمكن صده، ولكن لا بد من استعادة السلام المحلي والخارجي، وإقامة المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه في هذا المجال. ورأى وفد أحد البلدان المتقدمة النمو أن تقليص الإنفاق العسكري ومنع نشوب النزاعات يمكن أن يساعد في رد خطر التدهور.

٧ - وكشفت البيانات والآراء المتبادلة بشأن البند ٤ (أ) من جدول الأعمال عن وجود توافق في الآراء بشأن أهمية قطاع الزراعة في أقل البلدان نموا جميعها، هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الرئيسي لديها لفرص العمل والتصدير والدخل، وهذا يعني توسعا الأهمية الرئيسية للإصلاحات في هذا المجال. وجرى التشديد أيضا على المساهمة الواضحة لهذا القطاع في الأمن الغذائي لأقل البلدان نموا، إضافة إلى أوجه الترابط بينه وبين التنمية الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة.

٨ - ووصف عدد من وفود أقل البلدان نموا الصعوبات التي تواجهها قطاعات الزراعة لديها وهي: ارتفاع الأسعار المحلية في أعقاب تحرير هذا القطاع فيما بقيت الأسعار الدولية مستقرة؛ وقدم نظم ملكية الأراضي؛ والعجز عن الوصول إلى التكنولوجيات والمدخلات الحديثة؛ وقلة الأموال المتوفرة للزراعة؛ وصعوبات الوصول إلى الأسواق الخارجية، هذه الصعوبات التي تعزوها هذه البلدان إلى تدهور نظم الأفضليات الممنوحة من قبل البلدان المستوردة وإلى الاتحادات الاقتصادية والجمركية، واستمرار وجود الحواجز الجمركية، والدعم الذي يقدم في البلدان المتقدمة النمو (هذا الدعم الذي تخلت عنه أقل البلدان نموا)، ومعايير الصحة والحجر الصحي. وحاول وفد إحدى البلدان المتقدمة النمو جاهدا أن يبين أن هذه المعايير، التي ليست حواجز خفية، هي معايير مشروعة، وقال إن حكومته ساعدت أقل البلدان نموا في جعل منتجاتها الزراعية مطابقة لتلك المعايير. وأشارت وفود من البلدان النامية إلى أن قطاع الزراعة الموجه للتصدير يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في الإمدادات المحلية. وشددت أيضا على الحاجة إلى هياكل أساسية مناسبة: فعدم وجود إمدادات من الطاقة، وسكك حديدية، وطرق، ومرافق اتصالات، أو وجود عيوب شديدة فيها، يعرقل على نحو خطير تنمية الزراعة وغيرها من أشكال التنمية في أقل البلدان نموا. وبالتالي فإنه من الضروري زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وينبغي لأقل البلدان نموا أيضا أن تعمل على تخفيض عبء الضرائب المفروضة على المزارعين، وتحديث الهياكل الزراعية، وتحرير شبكات التسويق، وتعزيز خدمات الدعم الزراعي، ومن ذلك البحوث وتدريب الموارد البشرية. وقال أحد وفود البلدان المتقدمة النمو إن الاتجاهات الرئيسية الأربعة في تنمية الزراعة في أقل البلدان نموا ينبغي لها أن تكون التنويع، وتحسين التمويل، واقتناء التكنولوجيا، وتكثيف البحوث.

٩ - وأعرب عدد من وفود أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان عن الرغبة في رؤية الأونكتاد، المسؤول عن رصد تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، يواصل القيام بدور رئيسي في مجال نظر المجتمع الدولي في مسائل تتصل بأقل البلدان نموا، وذلك عن طريق جملة أمور منها إقامة صلة بين المشاركة في التجارة والتنمية الدولية، وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في تثبيت نفسها في الاقتصاد العالمي. ورحبت وفود من أقل البلدان نموا ومن البلدان المتقدمة النمو بقيام الأمانة بتنفيذ البرامج القطرية المتكاملة الأولى وأعربت عن الأمل في أن تصل منافع هذه البرامج قريبا إلى غيرها من أقل البلدان نموا. وأعربت وفود أقل البلدان نموا عن رضاها عن الزيادة في المساهمات المقدمة للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا الذي أنشأه الأونكتاد استجابة للاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر في دورته التاسعة، هذه المساهمات التي تزيد الآن عن المبلغ الأولي المستهدف. وأعلنت وفود من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية تعهدات حكوماتها للصندوق. وأشارت عدة وفود إلى أنه فيما زادت نسبة أقل البلدان نموا في مجال التعاون التقني للأونكتاد في عام ١٩٩٦ إلا أن هذه النسبة ليست كافية، ولا يزال من الضروري للأونكتاد أن يصمم المساعدة التقنية التي يقدمها تصميما يراعي الحاجات المحددة لأقل البلدان نموا. وأوضح وفد بلد من أكثر البلدان النامية تقدما أن حكومته أنشأت برنامجا للتعاون الثنائي لصالح أقل البلدان نموا الناطقة باللغة البرتغالية.

دال - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٣ (د - ٤٤): إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات

١ - لاحظ المجلس أنه بعد ما يزيد عن عشر سنوات من الركود والتراجع الاقتصاديين، بدأ أداء الاقتصادات الأفريقية يثير التفاؤل مؤخرا. فقد تجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها، لأول مرة منذ بداية الثمانينات، معدلات النمو السكاني، وإن يكن بهامش ضئيل. ويعزى ذلك إلى أسباب منها ارتفاع أسعار السلع الأولية وتحسن أحوال الطقس. وقد تعزز الاتجاه التصاعدي الأخير في بعض البلدان الافريقية بفضل استمرار وتعميق تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي فيها، وأيضا تضاؤل القلاقل السياسية والاضطرابات المدنية. على أن معظم البلدان الأفريقية لا تزال هشة البنيان وعرضة للتأثر بقوى خارجية، منها تقلبات أسعار صادراتها من السلع الأساسية وأحوال الطقس.

٢ - وللاقتصادات الأفريقية خصيصة، هي أن القارة تعاني من مشاكل حادة تتصل بالبنى التحتية وتواجه قيودا في جانب العرض تكبح قدرتها على النمو والتصدير. ويصدق هذا بالنسبة للقارة نفسها كما يصدق على الاقتصادات الجزرية؛ وخاصة ما كان منها صغيرا ونائيا. ولا تزال الاقتصادات الأفريقية تعتمد اعتمادا شديدا على تصدير السلع الأولية في جهدها الإنمائي، ولا يزال التنويع الرأسي والأفقي المفضي إلى قطاعات تصديرية غير تقليدية من أكبر التحديات التي تواجهها. وهناك عوامل تعترض سبل توسيع التجارة في معظم البلدان الأفريقية، منها صغر الأسواق وارتفاع تكاليف المعاملات والنقل، وقصور سبل الاتصالات عن الوفاء بالحاجة.

٣ - ويعتمد إدماج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي على وسائل منها كيفية العمل للنجاح في استخدام المكاسب الناجمة عن زيادة حصائل الصادرات لتقوية امكانات النمو. وشدد المجلس على ضرورة الاستثمار بوفرة في البنى التحتية البشرية والعمرانية، وعلى ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتعبئة قدر كاف من الادخار والتمويل من أجل الاستثمار. كذلك ينبغي دراسة متطلبات افريقيا من الموارد، بما في ذلك تخفيف الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار والتجارة.

٤ - ومن الأمور الحاسمة وجوب الإسراع بتخفيض حجم الديون بقدر كبير إذا أريد للاتجاه التصاعدي الحالي أن يتحول إلى نمو اقتصادي متواصل وإذا أريد النجاح في ادماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. إن افريقيا تسجل أعلى نسبة ديون إلى الصادرات بين القارات. ولا تحتمل معظم البلدان الأفريقية المعنية هذا العبء من الديون. وفي هذا الصدد، يُرحب المجلس بمختلف مبادرات تخفيف الديون التي اتخذت، ويخص بالذكر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤخرا، ويعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاقات تتيح لأكبر عدد من البلدان الأفريقية الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي للأونكتاد أن يرصد عن كثب العلاقة بين الديون وقدرة البلدان الأفريقية على توليد مدخرات تدعم الاستثمار. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية اللازمة لبناء قدرة البلدان الافريقية على إدارة الديون. وينبغي أن يوالي الأونكتاد أيضا تقديم المساعدة للبلدان الافريقية في أعمالها التحضيرية للمفاوضات في سياق نادي باريس.

٥ - ولما كان اعتماد كثير من البلدان الافريقية على المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا حاسما، فإن المجلس يُلاحظ بقلق أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد هبطت من حيث القيمة الحقيقية إلى أدنى مستوى لها. ولا بد من قلب هذا الاتجاه. ولذا، يرجى من جميع المانحين زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية حتى تتفق مع الأهداف التي اتفق عليها دوليا. وينبغي أن يواصل الأونكتاد استكشاف سبل ووسائل زيادة الموارد اللازمة لتنمية أفريقيا، وبخاصة اجراء تحليل لكيفية إمكان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كعامل حفّاز لجذب ألوان أخرى من التدفقات.

٦ - وبالرغم من حاجة أفريقيا إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من أن كثيرا من البلدان الأفريقية قد اتخذت تدابير لتحسين القوانين والنظم الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فلم تتجه إلى

أفريقيا سوى نسبة ضئيلة للغاية من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تركزت أساسا في التعدين وقطاع الطاقة. ويسلم المجلس بأن ثبات الاقتصاد الكلي شرط لازم لبناء الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي بحث سبل ووسائل وكيفية تشجيع الاستثمار في أفريقيا. وينبغي أن يواصل الأونكتاد استكشاف هذه السبل والوسائل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتعاون الاستثماري فيما بين الأقاليم وداخلها وبتبادل الخبرات الاستثمارية.

٧ - والحوافز والاستثمارات هامة للتنمية الزراعية والصناعية. فالتنمية الزراعية تتطلب استثمارات كبيرة من أجل التمكن، في جملة أمور، من تحقيق التنويع والتكامل الرأسي والحفاظ على الهياكل الأساسية. ولا يمكن للقطاع الخاص وحده أن يضطلع بذلك. ويلزم إقامة توازن فيما بين الاكتفاء الذاتي الغذائي وامتصاص الفوائض والأمن الدخلي للمزارعين إذا كان لتحرير القطاع الزراعي أن يحقق نتائج ايجابية. ويتعين تجنب التحيز ضد المحاصيل الغذائية. وينبغي للأونكتاد أن يوالي تحليل تنمية الاستثمارات والحوافز في القطاع الزراعي والمسائل المتصلة بهذه الاستثمارات والحوافز.

٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقد سلم المجلس بأن كثيرا من البلدان الافريقية قد اتخذت تدابير من جانب واحد في اتجاه تحرير التجارة. ويتعين جعل درجة ووتيرة وتسلسل عملية تحرير التجارة موائمة للأوضاع الإنمائية لكل بلد، على أن يوضع في الاعتبار تأثير هذه العملية على بناء القدرات على الصعيد الوطني. ومما لا مندوحة عنه أن قيمة الأفضليات التجارية ستخفض مع استمرار عملية تحرير التجارة وسيكون من الضروري وضع سياسات لمعالجة الخسائر المتكبدة الفعلية والمحتملة.

٩ - وتتطلب برامج التكيف الهيكلي القابلية للتنبؤ ويلزم تعميمها تبعا لاحتياجات فرادى البلدان ومستوى تنميتها. ويمكن أن يؤدي التوقف المتكرر للبرامج إلى تآكل ثقة المستثمرين. ويثني الأونكتاد على الجهود الرامية إلى جعل برامج التكيف الهيكلي أكثر مراعاة لهذه الشواغل.

١٠ - وقد سلم المجلس بأهمية وجود بيئة تمكينية وسياسات ملائمة للتشجيع على إقامة قطاع تنظيم مشاريع يتسم بالدينامية، وهو ما يتعين تكملته بتعزيز قدرات المؤسسات العامة.

١١ - ويمكن للتكامل الاقليمي ودون الاقليمي أن ينشئ أحوازا اقتصادية أكبر حجما وذات قدرة تنافسية أكبر، مما يساعد على تحقيق وفورات الحجم وزيادة التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان الافريقية، وبين البلدان الافريقية والبلدان الأخرى، وكذلك على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وينبغي للأونكتاد في هذا الصدد أن يواصل دعم التكامل الاقتصادي في افريقيا.

١٢ - ورحب المجلس بشتى المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بافريقيا، بما في ذلك المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا، والائتلاف العالمي من أجل افريقيا، وإعلان مجموعة الدول الصناعية الرئيسية الثاني بشأن افريقيا: "شراكة من أجل التنمية" الذي صدر في مؤتمر قمة "وينفر"، ومبادرة الولايات المتحدة، ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في افريقيا والذي ستستضيفه حكومة اليابان. ولاحظ المجلس عزم الدول الأعضاء في اتفاقية لومي على التفاوض، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على اتفاق إطاري جديد بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وهو يتطلع إلى تنفيذ هذه المبادرات المذكورة آنفا تنفيذا ناجحا بالتعاون مع البلدان المستفيدة.

١٣ - ويُرجى من الأونكتاد أن يُدمج في تحليله المضطلع به في إطار برنامج عمل لجانه واجتماعات الخبراء التي ينظمها الخصائص التي ينفرد بها البعد الأفريقي. وبالاضافة إلى ذلك، يُرجى من الأمانة أن توالي تحليل الفرص والعوائق القائمة أمام النمو والتنمية في أفريقيا، ووسائل ضمان استدامة النمو، وكذلك متطلبات ظهور قطاع أعمال دينامي.

١٤ - والأونكتاد مدعو إلى التعاون بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع في مجال تنفيذ الاستنتاجات المذكورة أعلاه.

١٥ - كذلك فإن الأمين العام للأونكتاد مدعو إلى تقديم تقرير إلى دورة تنفيذية للمجلس تُعنى بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا.

الجلسة العامة ٨٩٠
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

هاء - أنشطة التعاون التقني

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد

أيد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٨٨ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (TD/B/WP/L.79) واعتمد مشروع المقرر الذي أوصت به الفرقة العاملة فيها. (وللاطلاع على نص المقرر، انظر أدناه).

المقرر ٤٤٤ (د-٤٤): استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علما بالتقرير المقدم من الأمانة بشأن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها وبالمعلومات الاحصائية التكميلية الواردة فيه (TD/B/44/11 وAdd.1 وAdd.2)؛

٢ - يلاحظ مع التشجيع زيادة مستوى إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني في عام ١٩٩٦ وإنفاقه المعتزم في عام ١٩٩٧؛

٣ - يؤكد مجددا المبدأ الذي يقتضي ألا يكون التعاون التقني مشروطا وأن يتم توفيره بناء على الطلب؛

٤ - يعرب عن تقديره للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لما قدموه من مساهمات لبرامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني، ويناشدهم تقديم مساهماتهم على نحو يتمشى مع استراتيجية وخطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني؛

٥ - يطلب من الأمانة استكشاف سبل ووسائل زيادة امكانيات التنبؤ بتمويل برنامج الأونكتاد للتعاون التقني؛

٦ - يشجع الأمانة على مواصلة جهودها من أجل تعميق تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي توصلا إلى أمور منها زيادة مستوى التمويل وسائر أشكال الدعم التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لبرامج الأونكتاد؛

٧ - يحيط علما بمقترحات الأمانة بشأن مسألة الاسترداد الجزئي للتكاليف بغية المساهمة في الاستدامة المالية الذاتية لنخبة من البرامج، ويطلب من الأمانة أن تقدم تقريرا عن الآثار القانونية لتلك المقترحات، وأن توافي الدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالتعاون التقني بتفاصيل خيارات استرداد التكاليف البديلة التي يمكن الأخذ بها، فضلا عن امكانية عقد ترتيبات خاصة لأقل البلدان نموا؛

٨ - يلاحظ اتفاق الفرقة العاملة على ضرورة زيادة شفافية الأنشطة الممولة من الميزانية العادية والأنشطة الممولة من موارد خارج الميزانية؛

٩ - يلاحظ التقدم الذي أحرزه الأونكتاد في تعاونه مع سائر المنظمات، ويطلب من الأمانة أن تواصل جهودها لتكثيف هذا التعاون، بما في ذلك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

١٠ - يشجع الأمانة على مواصلة تعميق تعاونها مع مركز التجارة الدولية توصلا إلى أمور منها تحسين تنسيق التعاون التقني في عدة مجالات، منها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

١١ - يطلب من الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بإعداد كتيب يقصد منه مساعدة المستفيدين المحتملين من التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد؛

١٢ - يطلب من الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باستكشاف طرائق جديدة تكفل توازنا نسبيا أفضل لحصص الانفاق على التعاون التقني في مختلف المناطق، مع مراعاة احتياجات كل منها؛

١٣ - يقرر أن يتم إجراء تقييم متعمق للشبكة العالمية لنقاط التجارة في الدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالتعاون التقني في عام ١٩٩٨؛

١٤ - يطلب من الأمانة أن تعد الخطة المتجددة للتعاون التقني للسنوات الثلاث ١٩٩٨-٢٠٠٠ كي تنظر فيها الفرقة العاملة في الجزء الثاني من دورتها الثلاثين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ثم مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الأولى في عام ١٩٩٨، من أجل ترشيد خطة التعاون التقني؛

١٥ - يطلب من الأمين العام للأونكتاد أن يدرج في تقريره المقبل عن التعاون التقني الذي سيقدم إلى مجلس التجارة والتنمية عن طريق الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية معلومات عن:

- تنفيذ استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني؛

- تنفيذ برامج التعاون التقني بما يتمشى مع مجالات الأنشطة المقررة في الفقرة ٩٧ من الوثيقة "شراكة من أجل النمو والتنمية" لتمكين الفرقة العاملة من المساهمة في استعراض منتصف المدة الذي يقوم به مجلس التجارة والتنمية لنتائج الأونكتاد التاسع؛

- فعالية تكاليف أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني؛

- وضع ضوابط ومعايير للجودة في مراحل تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم المشاريع.

الجلسة العامة ٨٨٨
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

(ب) النظر في التقارير الأخرى ذات الصلة: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٨٨٨ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/44/10). وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، يرد رفق هذا التقرير بيان للمناقشة التي أجراها مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦ (ب) من جدول الأعمال (انظر المرفق الثالث).

واو - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

(أ) الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٨٨٩ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية (TD/B/44/7-TD/B/LDC/AC.1/11)، وأيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في المرفق الأول بالتقرير، وقرر تقديم الاستنتاجات والتوصيات مشفوعة بالتقرير المعنون "تقرير مرحلي من أمانة الأونكتاد" (TD/B/44/9)، إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية[٣].

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٨٨٩ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ووافق على الاقتراحات المقدمة من المستشار القانوني الأقدم، ومفادها ما يلي:

(أ) يُدعى رئيس أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى عرض التقرير السنوي للجنة على المجلس في عام ١٩٩٨ وتزويد الوفود بأي معلومات تطلبها بشأن أعمال اللجنة؛

(ب) تُدعى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى المشاركة في الدورة الثانية للجنة المشاريع، وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية، المقرر عقدها في جنيف من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛

---

(٣) انظر A/52/329.

(ج) تدعو أمانة الأونكتاد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى المشاركة في الندوة المعنية بالشركاء من أجل التنمية، التي سيدعو الأمين العام للأونكتاد إلى عقدها في ليون من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

(د) ينبغي لأمانة الأونكتاد رصد مشاريع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ذات الصلة بأعمال الأونكتاد الجارية وإطلاع المجلس وهيئاته الفرعية في ذلك الصدد.

زاي - مسائل أخـــرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الحلقة الدراسية النموذجية بشأن تعبئة القطاع الخاص بغية تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو أقل البلدان نموا

أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٨٩ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، التوصيات الواردة في المرفق الأول لتقرير الحلقة النموذجية التجريبية (TD/B/SEM.2/3).

(ب) لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، الدورة الثانية: توصيات اللجنة بشأن عقد اجتماعات للخبراء

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٨٩ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الموافقة على عقد الاجتماعات الأربعة المذكورة في الوثيقة TD/B/44/L.2/Rev.1، على النحو التالي:

'١' دراسة واستعراض ترتيبات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الإنمائية عملا بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩ (ب) من وثيقة "شراكة من أجل النمو والتنمية"؛

'٢' المحاسبة البيئية: دراسة المعايير والنظم الوطنية للمحاسبة المالية البيئية، وتحديد مؤشرات الأداء البيئي الرئيسية وعلاقتها بالأداء المالي (الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ)؛

'٣' قوانين وسياسات المنافسة (فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية)[٤]؛

'٤' نمو أسواق رؤوس الأموال المحلية، خاصة في البلدان النامية، وعلاقة ذلك بالاستثمار في الحوافظ الأجنبية.

---

(٤) سوف يوصى بالموضوع المحدد لهذا الاجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

واسترعى الرئيس انتباه المجلس إلى أن لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك ستعقد في عام ١٩٩٨ أربعة اجتماعات على مستوى الخبراء من مجموع سنوي قدره عشرة اجتماعات للخبراء وافق عليها المؤتمر في دورته التاسعة. ويعني ذلك أن اللجنتين الأخريين يمكن أن تعقدا حدا أقصى قدره ثلاثة اجتماعات للخبراء لكل منهما في عام ١٩٩٨.

(ج) القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

بالإشارة إلى الفقرتين ١٤ و١٥ من القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، توصل المجلس في جلسته العامة ٨٩٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى توافق آراء حول ضرورة تغيير اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ليصبح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وفيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر رابع، تم التوصل إلى اتفاق، مع تحفظ وفد واحد، على أنه ينبغي عقد مؤتمر رابع في عام ٢٠٠٠.

وعلى هذا الأساس، طلب مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الثالث وأن تؤيد توصياته. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الجمعية العامة أن تتخذ إجراء بشأن الفقرة ١٥ من القرار حسبما تراه مناسبا.

ثانيا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح الرئيس السابق لمجلس التجارة والتنمية السيد باتريك سينينز (زامبيا) الدورة الرابعة والأربعين للمجلس، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

باء - انتخاب أعضاء المكتب[٥]

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٨٦، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، السيد غوتشي بيتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) رئيسا للمجلس لمدة دورته الرابعة والأربعين.

٣ - وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضا، استكمل المجلس انتخاب أعضاء المكتب لولاية تستمر طوال الدورة الرابعة والأربعين، وذلك بانتخاب عشرة نواب للرئيس ومقرر. ووفقا لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون على النحو التالي:

الرئيس:	السيد غوتشي بيتريسكي	(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)
نواب الرئيس:	السيدة آن أندرسون	(ايرلندا)
	السيد مايكل راي أرييتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد دوماهداس بايكو	(موريشيوس)
	السيد ناصر بن جلون - تويمي	(المغرب)
	السيدة إيفلين هيرفكينز	(هولندا)
	السيد أنتوني هيل	(جامايكا)
	السيد جيلبرتو سابويا	(البرازيل)
	السيد فاسيلي سيدوروف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بيورن سكوغمو	(النرويج)
	السيد بوزورغميهر زياران	(جمهورية ايران الاسلامية)
المقرر:	السيد سيك واناميثي	(تايلند)

٤ - وقد افق المجلس، طبقا للممارسة المتبعة، على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين وكذلك رئيسا لجنتي الدورة مشاركة كاملة في عمل المكتب.

---

(٥) ينتخب أعضاء المكتب للعمل طوال فترة السنة التي تبدأ بدورة المجلس الرابعة والأربعين.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥ - أقرّ المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/44/1، بصيغته التي عدلها الرئيس. (للاطلاع على جدول الأعمال بصيغته التي أُقرّت، انظر المرفق الأول أدناه).

٦ - وفي الجلسة نفسها، ووفقا لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/44/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال وتقديم تقرير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) الإصلاحات المتعلقة بالسياسات في مجال الزراعة وآثارها على تنمية أقل البلدان نموا؛

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بالنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة يُعنى بأقل البلدان نموا.

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات.

٧ - وانتُخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس:	السيد دانييل برنار	(فرنسا)
نائب الرئيس والمقرر:	السيد شامبهو رام سيمخاندا	(نيبال)

٨ - وانتُخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس:	السيدة آنييس ياهان أغري - أورلينز	(غانا)
نائب الرئيس والمقرر:	السيد رينالد كليريسمي	(هايتي)

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٩ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ٨٩٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تقرير المكتب بشأن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الرابعة والأربعين (TD/B/44/18).

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للمجلس

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٠ - وفي الجلسة نفسها، ومع مراعاة حقيقة أن الدورة الخامسة والأربعين للمجلس ستُعنى أساسا باستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى، أذن المجلس للرئيس بالقيام خلال السنة، وبالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، بصياغة مشروع جدول أعمال مؤقت. وسيعرض مشروع جدول الأعمال المؤقت على المكتب ثم على دورة تنفيذية للمجلس في الربع الأول من عام ١٩٩٨.

واو - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٨ من جدول الأعمال)

(أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١١ - وفي الجلسة نفسها، أقر المجلس الجدول الزمني للاجتماعات كما يرد في الوثيقة TD/B/44/CRP.1 على أن يتم تناول هذه المسألة مرة أخرى في المشاورات الشهرية التالية.

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٢ - وفي الجلسة نفسها، تم ابلاغ المجلس بأنه ليست هناك أية آثار مالية مترتبة على أي مقرر اعتمد في الدورة الرابعة والأربعين للمجلس.

(ج) تقرير مرحلي من الأمين العام للأونكتاد عن الصندوق الاستئماني لتعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد

١٣ - أحاط مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٨٩ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بـ" التقرير المرحلي للأمين العام للأونكتاد بشأن الصندوق الاستئماني لتعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد" (TD/B/44/CRP.2)، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يواصل جهوده في هذا الشأن

وأن يقدم تقريرا مرحليا آخر حول هذا الموضوع إلى الدورة التنفيذية السابعة عشرة للمجلس في عام ١٩٩٨.

زاي - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته الرابعة والأربعين

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٤ - أحاط المجلس علما، في جلسته العامة (الختامية) ٨٩٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتقريري اللجنة الأولى للدورة (TD/B/44/SC.1/L.1 و Add.1) **واللجنة الثانية للدورة** (TD/B/44/SC.2/L.1)، **وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته الرابعة والأربعين.**

١٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع تقريره عن أعمال دورته الرابعة والأربعين (TD/B/44/L.1 و Add.1-4)، **على أن يتم إدراج أية تعديلات قد تود الوفود ادخالها على ملخصات بياناتها. كما أذن المجلس للمقرر باستكمال التقرير النهائي حسب الاقتضاء والقيام، تحت إشراف الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.**

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين
لمجلس التجارة والتنمية*

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للمجلس

٢ - الجزء المتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى: العولمة، والمنافسة، والقدرة التنافسية، والتنمية

٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: توزيع الدخل، والنمو، في سياق عالمي

٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) الإصلاحات المتعلقة بالسياسات في مجال الزراعة وآثارها على تنمية أقل البلدان نموا؛

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، بالنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة يُعنى بأقل البلدان نموا؛

٥ - اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات

---

* كما اعتمد في الجلسة العامة ٨٨٦ لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٦ - أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد؛

(ب) النظر في التقارير الأخرى ذات الصلة: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني؛

٧ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

٨ - المسائل المؤسسية والتنظمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس؛

(ج) تقرير مرحلي من الأمين العام للأونكتاد عن الصندوق الاستئماني لتعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد؛

٩ - مسائل أخرى

(أ) تقرير الحلقة الدراسية النموذجية بشأن تعبئة القطاع الخاص بغية تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو أقل البلدان نموا؛

(ب) لجنة الاستثمار، والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، الدورة الثانية: توصيات اللجنة بشأن عقد اجتماعات للخبراء؛

١٠ - اعتماد تقرير المجلس.

المرفق الثاني

رسالة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى الدورة المشتركة للجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية واللجنة الثانية

جنيف ونيويورك، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

إنه ليسعدني أن أوجه رسالة، لأول دورة مشتركة للجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد واللجنة الثانية للجمعية العامة وأن أشارك في إطلاق مبادرة "شركاء من أجل التنمية". فهذا مشروع جدير بالاهتمام إلى أقصى حد، وهو ينسجم بالكامل لا مع الاتجاه الاجمالي لعملنا من أجل التنمية والسلم فحسب، وإنما أيضا مع عملية الاصلاح الجارية بغية تحديث أسرة المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أحيّي زميلي الأمين العام للأونكتاد، السيد روبنز ريكوبيرو، لما يبديه من التزام وما يقدمه من مساهمات. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى حكومة فرنسا، وبخاصة إلى رئيس بلدية ليون السيد ريمون بار على ما قدماه من دعم وعلى عرض استضافة الاجتماع في ليون في السنة القادمة من أجل تقييم التقدم المحرز.

إن مبادرة "شركاء من أجل التنمية" هي مبادرة جريئة وواقعية على حد سواء. وهي جريئة لأنها تنطوي على اشراك المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، مشاركة أعمق في عمل الأمم المتحدة. وهذا أمر مستحسن بحد ذاته ولكنه سيساعد أيضا في تحقيق هدف آخر من أهدافي الرئيسية، ألا وهو تعزيز جهود المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي واقعية لأنها تركز على بناء شراكات ملموسة وايجاد حلول عملية.

وجميعنا يعلم أن الموارد التقليدية المتاحة للأمم المتحدة من أجل التنمية، لا تشهد زيادة. ولذلك فإن هذه المبادرة ستستكشف وتستخدم الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية التي ليست في متناول الأمم المتحدة والتي أصبحت في عالم اليوم تفوق المساعدة الانمائية الرسمية إلى حد بعيد. ولا مغالاة في التشديد على الأهمية التي تتسم بها هذه المبادرة في هذا الصدد.

إن الذين سيشاركون في مشاريع الشراكة هذه قد اختاروا العمل مع الأمم المتحدة نظرا لما تتمتع به من مكانة فريدة فيما يتعلق بتقديم المساهمات. ويشكل المنظور العالمي والمتجرد للمنظمة، ونهجها القائم على تعدد الثقافات، والمستوى العالي من الاحتراف والتفاني الذي يتميز به موظفوها، عوامل متضافرة بالغة الأهمية. كما أن مبادرة "شركاء من أجل التنمية" توفر مجالا آخر للأمم المتحدة لكي تثبت أن بمقدورها استخدام الأموال المتاحة لتحقيق نتائج قيمة حقيقية.

وإنني أتعهد بدعم هذه المبادرة دعما تاما وأتطلع بحماس إلى العمل معكم. ولكم مني أطيب تمنياتي بالنجاح.

المرفق الثالث

المناقشة التي جرت في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦ (ب) من جدول الأعمال: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني*

١ - كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس من أجل نظره في هذا البند الفرعي:

"تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني" (TD/B/44/10).

٢ - تحدث الموظف المسؤول عن الوحدة الاقتصادية الخاصة فقال إن زخم أعمال الأونكتاد في هذا المجال يتركز على الأنشطة التنفيذية، على نحو يتسق مع الاحتياجات المتغيرة للشعب الفلسطيني ويتمشى مع الفرص الجديدة التي تخلقها عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أيدت السلطة الفلسطينية برنامج الأمانة لأنشطة التعاون التقني دعما للتجارة والمالية الفلسطينيتين وما يتصل بهما من خدمات، وتمثل جهود الأونكتاد استجابة ملموسة لطلبات السلطة الفلسطينية للمساعدة التقنية، على نحو يؤكد أوجه التآزر بين اختصاصات الأونكتاد التحليلية والتنفيذية.

٣ - ويستعرض التقرير المعروض على المجلس التوجهات الحديثة في أعمال الأونكتاد بشأن هذه القضية، على ضوء الحالة الاقتصادية الحرجة في الأرض الفلسطينية واستمرار الحاجة إلى المساعدة الدولية. فما زالت الاعتبارات السياسية والأمنية تمارس تأثيرا قويا على التنمية القانونية والتنظيمية والمؤسسية الفلسطينية، وكذلك على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية، هذا على الرغم من وعود اتفاقات السلام الاسرائيلية - الفلسطينية. وقد أدى هذا، مقترنا بعدم التيقن المحيط بالترتيبات السياسية المقبلة، إلى إطالة أمد المصاعب وحالة عدم التيقن في المجال الاقتصادي. ومثل هذا الوضع يؤدي، في أفضل الأحوال، إلى إضعاف الثقة العامة في العوائد الاقتصادية المتوقعة على نطاق واسع من عملية السلام، ومن شأنه أن يؤدي، في أسوأ الأحوال، إلى تعزيز الركود والحرمان اللذين يمكن أن يقوضا عملية السلام.

٣ - وقد أدى ضعف الاقتصاد الفلسطيني إزاء تغير أحوال عملية السلام إلى تعاظم مجموعة كبيرة من أوجه الضعف الهيكلي الناجمة عن تطاول أمد الاهمال والعزلة، إذ يتبين من أداء التجارة مؤخرا أن مركز التجارة الخارجية غير مستقر، وأن هناك عددا من المجالات التي تنطوي على مشاكل والتي تحتاج حاجة ماسة إلى دعم دولي، بما في ذلك التعاون التقني.

---

* للاطلاع على الاجراء الذي اتخذ بشأن هذا البند، انظر الفرع أولا - هاء (ب) أعلاه.

٤ - لقد أصبح اتباع نهج يقوم على المشاركة المتزايدة ازاء التعاون التقني أمرا ضروريا لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة على نحو ايجابي لقرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ولطلبات السلطة الفلسطينية في المجالات ذات الأولوية. ومن بين المشاريع العشرة المفصلة في التقرير، تمكنت الأمانة حتى الآن من تنفيذ مشروع واحد بنجاح، وبدأت تنفيذ مشروع ثان، وأُبلغت لتوها بالموافقة على تمويل مشروع ثالث. وقد خصص برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمشاريع الثلاثة الممولة أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ دولار.

٥ - واختتم قائلا إن توجه المساعدة المقدمة في المستقبل من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني سيسترشد بأحكام البرنامج الفرعي ٩-١ للأونكتاد في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وإن الأمانة ستواصل التماس الدعم المجدي من شتى مصادر التمويل من خارج الميزانية فضلا عن التماس التوجيه من المجلس.

٦ - وأعرب ممثل فلسطين عن ارتياحه لإعادة إدراج البند المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في جدول أعمال المجلس وشكر الوحدة الاقتصادية الخاصة على جهودها الفريدة في توفير أشكال مختلفة من المساعدة دعما لجهود التنمية الفلسطينية. وأعرب عن سروره لنقل ما أكده الأمين العام للأونكتاد من أن أعمال أمانة الأونكتاد، ولا سيما الوحدة الاقتصادية الخاصة، من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ستستمر بنفس حيويتها السابقة، الأمر الذي يستلزم بصفة خاصة تعيين رئيس جديد للوحدة حفاظا على زخم العمل وعلى الجهود المبذولة لتعبئة موارد من خارج الميزانية. وقال إن المنهج الذي تتبعه الأمانة إزاء التعاون التقني بصدد الشعب الفلسطيني يشكل مثالا يقتدى بالنسبة للمنظمات الأخرى.

٧ - وقال إن التقرير المعروض على المجلس يلخص السمات الرئيسية للحالة الاقتصادية الفلسطينية المتدهورة والحرجة، ويؤكد الصعوبات التي تواجه فلسطين الآن في جهودها من أجل إرساء أساس اقتصاد وطني عصري. وأشار بصفة خاصة إلى التأثير الاقتصادي المدمر للتدابير الاسرائيلية المتخذة منذ عام ١٩٩٦ على سبل معيشة العمال والانتاج والتجارة الزراعيين والاستثمار والنشاط الصناعي. وأحدث ما استجد في هذا الأمر أن التدابير الاسرائيلية قد أوقفت تحويل الرسوم الجمركية وغيرها من الايرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية تحويلا منتظما، حسبما تنص عليه الاتفاقات بين الطرفين. وشدد على دور الاحترام المتبادل للاتفاقات الاقتصادية بين فلسطين واسرائيل، لكنه طالب أيضا بالاحترام المتبادل لمصالح وتطلعات الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني. وقال إن فلسطين لم توقع اتفاقاتها مع اسرائيل لكي تصبح ذيلا أو عميلا، كما قد يتصور البعض، وإنما اختارت فلسطين خيارا استراتيجيا هو السلام مع اسرائيل من أجل مستقبل أفضل لشعبها في دولة مستقلة على ترابها الوطني، عاصمتها القدس. وقد آن الوقت لأن تعترف اسرائيل وغيرها من البلدان المترددة اعترافا صريحا بحتمية ممارسة الشعب الفلسطيني للحق في تقرير المصير.

٨ - ويتعين على الأونكتاد مواصلة بحوثه القيمة بشأن الآفاق الاقتصادية الفلسطينية، على أن يكثف في الوقت نفسه جهوده في ميدان التعاون التقني. وتعكس اقتراحات مشاريع الأمانة مجالات أولوية هامة للاقتصاد الفلسطيني، ورحب بجهود الأمانة من أجل تعبئة التمويل اللازم لها. وطالب أعضاء المجلس، ولا سيما أعضاء فريق المانحين الاستشاري، بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها سريعا. وختاما شدد على استمرار المسؤولية التاريخية للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إلى أن تنجح عملية السلام وتتمكن فلسطين من تبوؤ مكانها عضوا كاملا في المجلس وغيره من الوكالات الدولية.

٩ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (سري لانكا) إن الأونكتاد قد أصبح، منذ إنشاء الوحدة الاقتصادية الخاصة في عام ١٩٨٥، مصدرا بارزا موثوقا للمعلومات وللتحليلات بشأن الاقتصاد الفلسطيني، وإن توجه أعمال الأونكتاد قد تطور تمشيا مع الظروف الجديدة والاحتياجات المتزايدة للشعب الفلسطيني.

١٠ - لقد كان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تطورا خليقا بالترحيب هيّأ فرصا جديدة للاقتصاد الفلسطيني الناشئ الذي ما زال، رغم هذا، ضعيفا معرضا للخطر من التهديدات التي تلقاها عملية السلام. فالتدهور في النشاط الاقتصادي الفلسطيني والهبوط الحاد في التجارة الخارجية الفلسطينية على مدى الأعوام القليلة الماضية يثيران تساؤلات خطيرة حول الفوائد الاقتصادية التي يمكن للشعب الفلسطيني توقعها من عملية سلام لم تأت بعد بكل ثمارها. وشدد على المسؤولية المستمرة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين عموما وسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بصفة خاصة.

١١ - ومضى قائلا إن العراقيل والمشاكل التي صودفت في الفترة الأخيرة قد أثارت تحديات جديدة أمام السلطة الفلسطينية في تخطيط وإدارة تنمية الاقتصاد، الأمر الذي أوجد مسؤوليات جديدة للأونكتاد من حيث تكثيف وتوسيع نطاق مساعدته. وأشاد بالطريقة المتكاملة التي اتبعتها الأمانة في الاستناد إلى قدراتها التحليلية والتنفيذية من أجل تقديم اقتراحات ملموسة بشأن المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني. والنجاح في تعبئة الموارد من برنامج الأمم المتحدة الانمائي شاهد على جديتها وصلتها بالواقع.

١٢ - وأعرب عن أمله في أن يولي كل أعضاء الأونكتاد المعنيين اهتماما جديا للمساعدة في تعبئة الدعم المطلوب لأنشطة المساعدة التقنية بما يؤدي إلى توصيل مساعدة فعالة التكلفة يحتاجها الشعب الفلسطيني أمس الحاجة. ومن المتوقع، مع إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام، أن ينمو أيضا دور الأونكتاد في هذا المجال.

١٣ - وقال ممثل باكستان إن استعراض بيئة السياسة التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني يثير كآبة عميقة، إذ إن الآمال التي أثارتها عملية السلام أبعد ما تكون عن التحقق، والمؤشرات الاقتصادية المؤسفة قد ازدادت تدهورا على تدهور. فركود الدخل وتزايد الفقر والبطالة يمثلان تحديين خطيرين لأداء

الاقتصاد. وربما كان التفاعل بين السلام والتنمية واضحا بصفة خاصة في حالة فلسطين. وأشار إلى جهود السلطة الفلسطينية من أجل تقوية الأطر التنظيمية والمؤسسية بغية تحسين البيئة من أجل الاستثمار في التجارة، لكن بالنظر إلى أن البيئة السياسية والأمنية بالغة الصعوبة لا تزال الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني مثار قلق عظيم.

١٤ - وحسبما هو منصوص عليه في البرنامج الفرعي ٩-١ من خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، ينبغي للأونكتاد الاستمرار في مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير القدرات من أجل اتخاذ القرارات والادارة المتصلة بالاستثمار التجاري الدولي والخدمات المتصلة بذلك على نحو فعال. وهذا يعطي الأونكتاد مجالا كبيرا إلى حد معقول، وحث الأمانة على صياغة برامج تلتزم بمبدأين أساسيين: فبادئ ذي بدء ينبغي أن تكون جميع البرامج مدفوعة بالطلب، لا سيما وأن الأمانات الدولية الجيدة التنظيم تميل، عندما تكون هياكل الدولة ضعيفة وقدراتها الإدارية محدودة، إلى بيع برامجها، الأمر الذي ينبغي ألا يحدث. وثانيا، أصبحت مسألة التنسيق مع العدد الكبير من الوكالات العاملة في الميدان في فلسطين تتسم بأهمية عظيمة. وأخيرا، تساءل عن العوامل الكامنة وراء الفجوة المشار إليها في التقرير بين مجموع تعهدات المجتمع الدولي بمساعدة الشعب الفلسطيني وبين المدفوعات الفعلية.

١٥ - وأعربت المتحدثة باسم المجموعة الأفريقية (تونس) عن الدعم التام لمساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني، وهنأت أمانة الأونكتاد على تجاوزها لمرحلة العمل التحليلي ودخولها في مرحلة الأنشطة التنفيذية، وكذلك على تشاورها مع السلطة الفلسطينية في صياغة وتنفيذ برامج المساعدة. لكنها قالت إنه ليس بإمكانها تفسير عدم إمكانية تعبئة الأموال اللازمة لانشاء نقطتي التجارة الفلسطينيتين بالنظر إلى شعبية شبكة نقاط التجارة لدى مجتمع المانحين. وقالت إنه بإضافة دور للقطاع الخاص يتوقع أن تتاح الأموال بسهولة، وطالبت الأونكتاد بمواصلة جهوده لجمع الأموال في هذا الشأن بمزيد من الهمة.

١٦ - فالمطلوب من الأونكتاد أن يأخذ في اعتباره، وهو يستوفي برامجه، التغيرات اليومية في الحالة في فلسطين بغية الاستجابة على أفضل نحو ممكن للاحتياجات المحددة للسلطة الفلسطينية. وقالت إن السلطة الفلسطينية قد قطعت شوطا كبيرا في إشراك القطاع الخاص في جميع البرامج الجارية. وأشارت إلى عدم توافر أموال لعدد معين من البرامج المعلقة التي تمت الموافقة عليها، وطالبت مجتمع المانحين باحترام تعهداته إزاء السلطة الفلسطينية لكي يتسنى للأونكتاد والوكالات الأخرى تنفيذ البرامج المناسبة.

١٧ - وأعرب ممثل المغرب عن ارتياح وفده لتنفيذ برنامج التعاون التقني لصالح الشعب الفلسطيني، لكنه قال إن التدهور في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية قد وصل إلى درجة تجعل حاجة الشعب الفلسطيني إلى المساعدة التقنية من الأونكتاد أكبر من ذي قبل. فركود التجارة والعجز التجاري والمشاكل في سوق العمل وفي ظروف المعيشة بصفة عامة كلها عوامل تستدعي تكثيف الدعم التقني للشعب الفلسطيني.

١٨ - ووفقا للأولويات المحددة بالفعل وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة يتعين على الأونكتاد تقوية وتحسين تعاونه التقني لصالح الشعب الفلسطيني. ولاحظ مع ارتياح كبير الإبقاء على الوحدة المسؤولة عن المساعدة التقنية المقدمة للشعب الفلسطيني. ومن المأمول أن يتمكن المانحون من زيادة دعمهم المالي بحيث يتسنى تنفيذ البرامج المبينة في تقرير الأمانة تنفيذا تاما.

١٩ - وأعرب ممثل مصر عن تقديره لتحول أعمال الوحدة الاقتصادية الخاصة من المجال التحليلي أساسا إلى الأنشطة التنفيذية المستندة إلى الأعمال التحليلية. وطالب الأمانة، وكذلك الدول والمنظمات، بمضاعفة جهودها لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع السبعة المعلقة بلا تمويل، التي ذكرتها الأمانة، بغية مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء اقتصاده. وفي هذا الشأن من المفيد معرفة العوامل التي أخّرت صرف الأموال التي تعهدت بها بلدان مختلفة لمساعدة الشعب الفلسطيني. وختاما حث الدول المعنية على التعجيل بتوصيل الأموال وفقا للتعهدات القائمة.

٢٠ - وتحدث الموظف المسؤول عن الوحدة الاقتصادية الخاصة فأكد من جديد أن الأمانة ستضاعف جهودها لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع التعاون التقني المعلقة. وفيما يتعلق بانخفاض معدل صرف المعونة ذكر أربعة عوامل. ففي البداية حدث بعض التأخير من جانب المانحين أنفسهم في التعبئة والتخصيص الفعليين للموارد المتعهد بها في أوائل عملية السلام. ثم أصبحت القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية على إدارة برنامج مساعدة ضخم تشكل عاملا من العوامل أيضا. وثالثا، ومع تدهور الحالة الاقتصادية منذ عام ١٩٩٦، حوّل جزء كبير من أموال التنمية الممكنة التي تعهد بها المانحون إلى مصاريف جارية للسلطة الفلسطينية ولبرامج إغاثة شتى للعمال العاطلين. وهناك عامل رابع هو قضية التنسيق بين المانحين والمستفيدين وشتى الوكالات المعنية. لكن يبدو أن هذه المشكلة الأخيرة قد حُلت، واعتبارا من الآن ستقدم إلى المانحين خطة تنمية فلسطينية متكاملة واحدة تجمع بين مشاريع البنك الدولي والأمم المتحدة والمشاريع الثنائية وغيرها ضمن إطار شامل.

- - - - -